

الملف

جورج شاهين

إنجازات الثلث الأول من الولاية عسكرياً وأمنياً
الأمن اللبناني نتاج منظومة متكاملة

في 31 تشرين الأول الماضي حلت الذكرى الثانية لانتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية، ففتحت ابواب قصر بعبدا بعد 29 شهراً من الشغور الرئاسي. وهو موعد فرض إعادة قراءة وتقويم للتطورات التي شهدتها البلاد في العامين الماضيين اللذين يشكلان الثلث الأول من ولاية رئيس الجمهورية

من هنا كان لا بد من قراءة في إنجازات هذه الفترة والتطورات التي شهدتها، بعدما استعاد لبنان موقعه على الخريطة الدولية بفعل الإنجازات العسكرية والأمنية التي تحققت منذ انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية، في ظل التوافق على القرارات السياسية الأساسية لإدارة الدولة ومرافقتها ومؤسساتها، لاسيما على مستوى الأجهزة العسكرية والأمنية.

"الامن العام" حاورت العميد المتقاعد شارل ابي نادر لالقاء الضوء على الإنجازات العسكرية والأمنية في الثلث الأول من الولاية. علماً انه نوه بدور المديرية العامة للامن العام ومديرها العام اللواء عباس ابراهيم في التكامل بين الامن داخل الساحة اللبنانية ومع الامن خارجها.

■ كيف تنظر الى مستوى الامن والاستقرار المتوافر في لبنان على عكس ما يعيشه جيرانه؟ وما هي الظروف والعوامل التي ساهمت في ذلك؟

□ ما يميز هذا المستوى المتفوق من الامن، هو انه امن متكامل يجمع التزام الأجهزة الأمنية والعسكرية وكفائتها وقدرتها، مع القرار السياسي الموحد غير المشردم. فلا خلاف اليوم بين اركان السلطة على اولويات او مفهوم او معطيات الامن واهدافه ومكامن الاخطار، وهذه نقطة مهمة. اذ طالما كان الخلاف على مفهوم موحد لمكامن الخطر على الدولة عاملاً سلبياً في ضياع قرار السلطة. لا شك في ان ثمة عوامل ومعطيات ساهمت في هذا الاستقرار الأمني، وفي عودة التوازن الداخلي الى لبنان، مع استعادته دوره الخارجي بالشكل المعقول والمقبول، خصوصاً في ظل ما عانى سابقاً من ضغوط وصعوبات معروفة، وهذه العوامل يمكن تلخيصها في الآتي:

• العامل الاول هو مسك كامل الحدود وتحرير كل الجغرافيا اللبنانية من الارهابيين، والتي تحققت واكتملت بعد عملية فجر الجرد، وقد حقق الجيش في هذه المعركة انتصاراً مهماً بنتائج الميدانية والعسكرية والأمنية، وايضاً بما قدمه للدولة بشكل عام على صعيد استعادة الدور المفقود والسيادة المزعزعة وتثبيت المكانة المعنوية والشرعية بالنسبة الى المجتمع الدولي. كان لافتاً موقف فخامة الرئيس في هذه المعركة، اولا كرئيس للبلاد لعب دوراً أساسياً في ادارتها وتبنيها وتحسينها على الصعيدين الداخلي والخارجي. وثانياً كقائد اعلى للقوات المسلحة. فقد تابع من غرفة عمليات قيادة الجيش مباشرة، مناورتها العسكرية بكل مراحلها، حيث اعطى توجيهاته العسكرية القيمة بشكل عام كقائد جيش سابق، وساهم واشترك مع قيادة الجيش في متابعة الاوامر التفصيلية الخاصة بالمعركة على الارض.

• العامل الثاني الذي حقق هذه النقلة النوعية من الامن والاستقرار، يتمثل في المستوى المتقدم وغير المسبوق من التنسيق الفعال والمتنوع بين الأجهزة الأمنية والعسكرية، والمتمثلة بمديريات المخابرات والامن العام وامن الدولة والامن الداخلي. الامر الذي لم يكن متوفراً في فترة الفراغ الرئاسي، والتي شاءت الصدفة ان يواكب الفراغ الرئاسي، مع اقسى مرحلة أمنية وعسكرية عاشتها المنطقة والدول المحيطة، في المعركة ضد الارهاب، فشكل انتخاب رئيس للجمهورية وفي الوقت نفسه انتخاب القائد الاعلى للقوات المسلحة، الفرصة الأساسية لوجود سلطة تلعب دور المدير لكل الأجهزة الأمنية والعسكرية، والمنسق الاعلى لاعمالها ولمهامها.

■ لا شك في ان عملية فجر الجرد كانت وستبقى الانجاز الاكبر. فما هي النتائج التي ترتبت عليها؟



العميد المتقاعد شارل ابي نادر.

□ تميزت معركة فجر الجرد بسرعة تنفيذها وتحقيقها اهدافها، بالرغم من انها حصلت في مواجهة اكثر التنظيمات الارهابية دموية وخبرة وقدرة قتالية، اي تنظيم داعش الارهابي، وكانت نقطة مفصلية في عبور لبنان من مرحلة الخطر والاستقرار الأمني، الى مرحلة مميزة من السلام والهدوء والاستقرار الأمني، نعيشها اليوم تحت جناح ورعاية منظومة أمنية وعسكرية متكاملة، تشارك جميع اجهزتنا الأمنية في تحسينها وحمايتها.

■ كيف تنظر الى دور المديرية العامة للامن العام وما انجزته في هذه الفترة على جميع المستويات؟

□ لا يمكن ان يتجاهل اي لبناني الدور الذي لعبته المديرية ومديرها العام اللواء عباس ابراهيم ومساهمتهما في هذا الاستقرار الأمني غير المسبوق، والذي لا يقل اهمية عما سبق ذكره، هو التكامل بين الامن داخل الساحة اللبنانية مع الامن خارجها، والمرتبطة ببعضه البعض بطريقة مباشرة او غير مباشرة. وهذا التكامل كلفت به المديرية العامة للامن العام من خلال المهام المنوطة بها والتي يمكن ذكر اهمها:

سفر المواطنين اللبنانيين ومتابعتها، وذلك من خلال تقنيات حديثة ومتطورة معتمدة عالمياً كالجواز البيومتري.

• متابعة العديد من الملفات الحساسة المالية والاقتصادية المرتبطة مع الخارج، والتي لديها صبغة تتعلق بالامن القومي اللبناني، منها اكتشاف شبكة مافية مالية خارجية مركزها العراق، حاولت استهداف القطاع المصرفي اللبناني وابتزاز بعض المصارف الوطنية، بالإضافة الى متابعة ملف فتح معبر نصيب الحدودي بين الاردن وسوريا، نظراً الى اهميته الاستراتيجية في دعم الاقتصاد اللبناني.

• ملف النزوح السوري في لبنان والمرتبط بالحرب في سوريا وتدابيرها الانسانية والأمنية على لبنان، وادارة هذا الملف من المدير العام للامن العام، بتكليف رسمي من رئيس الجمهورية، عبر التواصل الحساس مع مراجع أمنية وعسكرية ورسمية سورية لتنفيذ ما يمكن تنفيذه من برامج العودة الطوعية لهؤلاء النازحين، في انتظار الحل الشامل المرتبط بالامم المتحدة وبنائج الحرب السورية.

■ هل انت مقتنع بوجود غطاء دولي يساهم في تحقيق الامن في لبنان؟

□ لا يمكن، بكل موضوعية، اغفال العامل الدولي المساعد لاستقرار الامن في لبنان، والذي يتجلى بالمعلومات الاستخباراتية التي تزود بها الأجهزة الدولية اجهزتنا الأمنية، ويتجلى ايضا في المساعدة العسكرية النوعية للجيش اللبناني في الاسلحة التي حصل ويحصل عليها تباعاً، ونفذ بها عملية فجر الجرد، منها طائرات سيسنا المزودة بصواريخ موجهة بواسطة الليزر، بالإضافة الى قذائف المدفعية كوبر هايد، والموجهة على الليزر ايضا، من خلال عملية تقنية وفنية معقدة توصل اليها اختصاصيو الجيش اللبناني. كذلك يلعب برنامج المساعدات لمسك الحدود البرية ومراقبتها دوراً أساسياً في ضبط الامن وتحقيق الاستقرار، والمتمثل في تقديم دول غربية، منها بريطانيا وألمانيا، تقنيات وتجهيزات متطورة في المراقبة والرصد الى افواج الحدود البرية المنتشرة على الحدود.

ضمان الاستقرار في التزام الأجهزة العسكرية والأمنية دورها وواجبها

• التواصل الأمني والاستعلامي مع أجهزة أمنية دولية وإقليمية. وتلعب هنا المديرية العامة للامن العام بشخص مديرها دوراً لافتاً على هذا الصعيد، من خلال تبادل المعلومات مع الخارج بما يؤمن مصلحة الدولة والمواطنين، وهناك العديد من الامثلة على ذلك، حيث لعب التواصل الأمني مع أجهزة أمنية رسمية خارجية، دوراً مهماً في كشف العديد من الشبكات الارهابية الخطرة التي تعمل بين لبنان والخارج.

• تنفيذ كل الاعمال التنظيمية والأمنية المعنية بإدارة وجود الاجانب وتنسيق عملهم في لبنان، بما يتطلبه ذلك من جهود ضخمة مع هذا العدد الهائل من الاجانب الموجودين في لبنان، والذي يفوق قدرته الاستيعابية. بالإضافة الى ادارة ملف جوازات